

اسم المقال: التسلط السياسي: دراسة في إشكالية المفهوم
اسم الكاتب: أ.د. رشيدة عماره الزيدى، م.م. شوخان طه على
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7541>
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 08:08 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرین ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



السلط السياسي: دراسة في إشكالية المفهوم^٧

Political tyranny: a study of a problematic concept

م.م شوخان طه علي

ا.د رشيد عمارة الزيدي

جامعة السليمانية

جامعة السليمانية

الملخص

على الرغم من التطورات والتحولات نحو الديمقراطية في دول العالم وانتشار النظام الديمقراطي وبناء سلطة سياسية شرعية، لكن السلط والعنف السياسي مايزال يشكل ظاهرة قائمة موجودة في المجتمع تستمد جذورها من البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية...الخ، وقد ازداد المفهوم تعقيداً بسبب تداخله وترابطه مع الكثير من المفاهيم والمصطلحات مثل العنف والارهاب، والسيطرة، والإكراه.... الخ، الامر الذي اقتضى دراسة الاطار المفاهيمي، دراسة علمية من أجل فك الارتباط بينه وبين المفاهيم الاخري المرتبطة به اختلافاً وتميزاً.

لتخلص الدراسة الى ان السلط السياسي يعني نمطاً من أنماط السلطة وهي سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم عن طريق القوة غير الشرعية ومن دون الخضوع للقانون ومن دون اعتبار للمحكومين. فضلاً عن وجود أنواع وأشكال متنوعة من السلط السياسي منها كسلطة الفرد، والسلط الجماعي وغير ذلك، بيد أنها جميعاً تشتراك بـ بالمعنى ذاته.

الكلمات المفتاحية: السلط السياسي، مفاهيم متقاربة، خصائص السلط، انواع السلط

Abstract

Despite the developments and transformations towards democracy in countries of the world, the spread of the democratic system and the building of legitimate political authority, authoritarianism and political violence still constitute an existing phenomenon in society, deriving its roots from the social, political, economic and cultural structure...etc. Despite the overlap and interrelation between political domination and many concepts and terms such as violence, terrorism, control and coercion...etc., there is a difference or distinction between them because political authoritarianism means a type of authority, which is the control of an individual or group of individuals over government through illegal

force, without submission to the law, and without regard to the governed. In addition, there are various types and forms of political authoritarianism, such as individual and collective authoritarianism and so on.

Keywords: political authoritarianism, similar concepts, characteristics of authoritarianism, types of authoritarianism

المقدمة

تناول الفكر السياسي الحديث والمعاصر مفاهيم عدّة، حتّى برزت مدارس فكرية تفسيرية شتى لحل وتفصيل الإشكالات في توضيح المفاهيم، منها ما قدم حلولاً لذلك ومنها دون ذلك، ومن بين المصطلحات التي لم تحل إشكالياتها هو مفهوم التسلط السياسي؛ وذلك بسبب تعدد الآراء حوله، فضلاً عن تداخل الكثير من المفاهيم والمصطلحات حول مضمون وجوه التسلط السياسي.

ومصطلح التسلط السياسي من بين أكثر المصطلحات التي أثارت الجدل حولها في أدبيات العلوم السياسية، وما زال عدم تحديد معنى موحد له يمثل إشكالاً واضحاً في عدم استقرار المصطلح؛ ولاسيما وان التداخل الذي يشهده المصطلح مع المصطلحات الأخرى فيه ما يبرر هذه الإشكالية وعدم استقلالية المفهوم بشكل واضح.

وتجدر الاشارة إلى أنّ أغلب مفاهيم العلوم الاجتماعية ومنها مفاهيم العلوم السياسية، تحتاج في عملية فهمها ودراستها إلى تفكك المطاحن، والبحث عن مضمونها بصورة تفصيلية، ومن ثم إعادة تركيبها بما يضمن تقديم تصور إكاديمي، يمكن أن يقدم مقتربات نظرية تعطي المفهوم حقه الأكاديمي.

أهمية البحث: ان اغلب العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسية يحتاج الى ضرورة تحديد المفاهيم والمصطلحات من اجل ضبط دراسة الإشكالات السياسية التي ترتبط بهذه المفاهيم ،فضلاً عن ان توضيح المفاهيم يتيح فرصه للباحث الاكاديمي اختيار المناهج والمقتربات النظرية التي تسهم في تشكيل الظاهرة ودراستها بتجدد وحياديه ،من هنا تأتي اهمية دراسة الاطار المفاهيمي لموضوعة العنف السياسي.

إشكالية البحث: ان مصطلح التسلط السياسي، يرتبط برباط وثيق بالسلطة السياسية، والأخيرة تعرضت الى البحث المعمق من علماء السياسة والاجتماع، وتمكنوا من إيجاد مقتربات حولها بيد ان مصطلح التسلط السياسي على الرغم من قدمه، لم تحدد مقتربات نظرية حوله، من هنا تبرز إشكالية البحث في الإطار المفاهيمي للتسلط السياسي من خلال إثارة مجموعة من التساؤلات، لعل من ابرزها :

ما المقصود بالسلط السياسي؟ ما أبرز التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم السلط السياسي؟ ما أبرز المصطلحات والمفاهيم التي تقرب من السلط السياسي؟ متى بُرِز مفهوم السلط السياسي وكيف تطور؟ ما المكونات الأساسية للسلط السياسي؟

منهجية البحث: من أجل الوصول إلى هدف البحث فقد تم اتباع أكثر من منهج علمي لعل من أبرزها المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لمفهوم السلط السياسي ، والمنهج الوصفي لمعرفة تفاصيل المفهوم ومكوناته فضلاً عن المنهج المعرفي (الابستمولوجي) لمعرفة أبرز الاتجاهات الفكرية لمفهوم السلط السياسي.

فرضية البحث: ان مفهوم السلط السياسي من المفاهيم القديمة في الفكر السياسي، وتنازع مضمونه مفاهيم عدة أدت إلى تشابك المصطلحات، وضبابية المفهوم، مما أدى إلى عدم معرفة انسجامه مع التطورات المفاهيمية الحديثة؛ الأمر الذي يستوجب ضرورة تفكيك المفهوم من أجل تقديم مقرب معرفي حوله.

أولاً: ماهية السلط السياسي

من الصعوبة تحديد ماهية المصطلحات والمفاهيم من دون تفكيكها ومعرفة أبرز جوانبها، ولمعرفة ماهية السلط السياسي، لابد من دراسة مفهوم السلط السياسي ومن ثم أبرز المفاهيم التي تشتراك معه بالمعنى والمضمون، وهو ما سيتم تناوله في المطابين الآتيين:

1_مفهوم السلط السياسي: ان تقديم تصور علمي- أكاديمي لمفهوم السلط السياسي يقتضي دراسته من جانبين اساسين وهما الجانب اللغوي والاصطلاحي، وكما يأتي:

الفرع الأول: المعنى اللغوي للسلط

ان مفهوم السلط Authoeitarian ؛ جاء بمعنى سلطي أو مسلط ، وفي بعض المصادر مرادف لكلمة الاستبداد، وبعد مفهوما ذات نشأة حديثة حيث نشأت مع الدولة الحديثة وامتداداتها البيروقراطية بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتداداً لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع⁽¹⁾.

وتجدر الاشارة الى ان النزعة التسلطية تطلق من مبدأ العلاقات العمودية التي تسود حياة الأسرة أو المجتمع والحياة السياسية بصورة عامة، وتأخذ هذه العلاقات طابع الإكراه والقوة وتتجلى صور

⁽¹⁾ د. سفيان فوكة، الاستبداد السياسي وأشكاله المعاصرة: بحث في أسباب الاستدامة في المنطقة العربية، مركز المجد للبحوث والدراسات، تركيا، 2021، ص 12.

العنف بأشكاله النفسية والفيزيائية والجسدية، ويأخذ السلط طابع الممارسات القمعية والإرهابية والعدوانية وغير ذلك من الممارسات التسلطية⁽¹⁾.

وتفاوض اللغات العربية والأجنبية بمفردات عدة لمفهوم السلط، ففي اللغة العربية، يستقيم لنا معها استخدام منظومة من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم السلط بصورة اعتبرافية، بمعنى من يستقرىء العربية يجد فيها مبدأ لاحدود له من الكلمات والمفردات التي تشير إلى السلط الذي تأخذ محوراً مركزياً تدور حوله منظومة من المفاهيم الفرعية والثانوية التي تعبر عنه وتدخل في مكوناته، مثل: الاضطهاد، والتعصب، والعدوان، والتشدد، والعنف، والتغلب⁽²⁾.

وكل هذه المفردات في قواميس اللغة تعطي المعنى ذاته للسلط ، فالأخير جاء معناه في معجم اللغة العربية المعاصرة " يتسلّط ، تسلّطاً ، فهو مُتسلّط ، والمفعول مُتسلّط عليه ، تسلّط على الرجل : تحكم فيه وسيطر عليه "سلط على الشعب / الحكم". أما التسلطية فهي صفة لذى يحتكر السلطة، ويمارس التسلط ويحكم بتعسف ولا يسمح بالمعارضة أو الاعتراض⁽³⁾".

وفي قاموس لسان العرب ورد السلط بمعان عدة منها: العدو بقوله " ولا تسلط عليهم عدواً من غيرهم فيستبيح بيضتهم؛ يريد جماعتهم وأصلهم أي مجتمعهم وموضع سلطانهم ومستقر دعوتهم وتأمر عليهم أي سلط⁽⁴⁾"

والمعنى الآخر فقد جاء بمعنى قيام الساعة بقوله " الذين تثوم عليهم الساعة تسلط عليهم الحرمة أي الغلمة ويسلبون الحياة ، فاستعمل في ذكور الأناسي ، وقيل: الاستحرام لـ كل⁽⁵⁾" ويوجد لها معنى آخر منها مقارنة بالسلطان وهو ما جاء بقوله " إذا استشاط السلطان سلط الشيطان ، يعني إذا استشاط السلطان أي تحرق من شدة الغضب وتلهب وصار كأنه نار سلط عليه الشيطان فأغراه بالإيقاع⁽⁶⁾". وهذه المعاني تتوافق في بعض جوانبها بما جاء في القرآن الكريم، إذ أشار الأخير إلى السلط بمعنى

⁽¹⁾ د. على أسعد وطفة ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 2005 ، ص 92-91.

⁽²⁾ د. على أسعد وطفة ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، المرجع سبق ذكره ، ص 121-120.

⁽³⁾ د. أحمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد: الأول ، علا الكتب ، نشر ، توزيع ، طباعة ، القاهرة ، 2008 ، ص 1093.

⁽⁴⁾ ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، ص 399.

⁽⁵⁾ المرجع سبق ذكره ، ص 848.

⁽⁶⁾ المرجع سبق ذكره ص 2376.

السلطان، وورد استخدام التسلط في القرآن الكريم نحو تسع وثلاثين مرة، اثنان بصيغة الفعل والباقية على صيغة الاسم، ففي صيغة الفعل جاء قوله تعالى "إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيَانَقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتُوكُمْ فَإِنْ أَعْنَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا"⁽¹⁾، وقوله تعالى ايضاً "وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسْلِطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"⁽²⁾ وتعني هنا السيطرة والتحكم من طرف على طرف آخر. أما صيغة الاسم فقد وردت بسبعة وثلاثين موقعاً كلها تدل على معندين الاول: الحجة والبرهان وهو ليس موضوع بحثنا، والثاني بمعنى التسلط والقهر وهو غاية موضوعنا كما جاء بقوله تعالى "وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لِتُقْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِظٌ"⁽³⁾ اي بمعنى ما كان تسليطنا إيه عليهم إلا لنرى المؤمن من الكافر ، ونميز الخبث من الطيب "وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُمْ فَأَخْلَقْتُمُ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَأَسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُنِي وَلَوْمُوا أَنفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُضْرِكِمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضْرِخِي إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلِ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"⁽⁴⁾ . بمعنى ان الشيطان لم يكن له ذلك التسلط والقهر على الكافرين، أو التسلط القسري.

اما في قواميس اللغة الانكليزية فقد ورد اختلاف في تفسير كلمة السلطة والسلطان من خلال مفردي "authority" "power" ، والأرجح أن مفردة التسلط جاءت من كلمة authority والتي تعني التسلط اي Authoeitarian ، أما كلمة "power" الإنكليزية فهي مأخوذة أصلاً عن الكلمة الفرنسية "pouvoir" والتي تعني لغوياً (القدرة ، او، المكنة أو، الاستطاعة) وهناك من يرى بأن السلطة بمعنى "authority" وهي مشتقه من اللاتينية "Actor" ، من الكلمة "Augescere" وتعني الذي ينصح ويملاك ويساعد ويتصرف وينمو⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ النساء: 90

⁽²⁾ الحشر: 6

⁽³⁾ سبا: 21

⁽⁴⁾ ابراهيم: 22

⁽⁵⁾ د. رشيد عمارة ياس، محاضرات التقيت على طلبة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة السليمانية، لسنة الدراسية، 2018-2019

غير أن الترجمة العربية للسلطة (Power) غالباً ما تتشتمل على معنيين: الأول ينطوي على معنى القوة، أما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة، فيقال مثلاً السلطة السياسية، أو السلطة الشخصية، أو السلطة الفردية، وفي بعض الأحيان تستخدم للتعبير عن وظائف الدولة أو مرادفة للصلاحيات والاختصاصات⁽¹⁾. هذه من ناحية الترجمة إلى العربية، أما في اللغة العربية، فلم يرد في المعاجم القديمة لفظة (السلطة) وإنما الذي ورد الفعل الثلاثي سلط، فيقال سلطة عليه بمعنى القدرة والقهر، وهكذا السلطة الملك القدرة، ومع ذلك فقد عرفت السلطة من خلال اشتقاتها، وبخاصة لفظة (سلطان) ج السلاطين والتي تعني الحجة. وعليه فإن أصل التعبيرين في اللغة العربية وفي اللغات الأجنبية مختلف، حيث في اللغة العربية استخدم تعبير (السلطان) وليس السلطة ، لأن القوة والقهر تمارس بمشيئة إلهية، وهي مصدرها وشرعيتها. لذلك فإن (السلطان) حجة، هو نفس تعبير (Authority) باللغة الانكليزية، بينما السلط والقدرة: الملك سمي بذلك لأن تقام الحجة والحقوق، والتسلطية: سياسة التوسيع الاستعماري او "امبرialisim"⁽²⁾.

وهكذا يعرفها المعجم الحديث للتحليل السياسي، بأن السلطة (Authority) شأنها شأن المفاهيم المتصلة بها وهي القوة والنفوذ والقيادة، قاعدة لضمان الموافقة على الامتثال إلى قرار أو أسلوب عمل (القدرة على ضمان الإذعان) ويذهب (عبدالمنعم الحفي) في معجمه إلى أن السلطة (Authority) في اللغة هي التسلط والتحكم . فقد تكون السلطة شرعية أو غير شرعية (سلطاناً يقوم على القسر والإكراه)⁽³⁾. أما في "معجم المصطلحات السياسية" فقد جاء التسلط مرادف لكلمة السلطوية وهي ميل للتسلط عند بعض الأفراد، أو إجراءات سلطوية أو هي حكومة لا يشارك المحكومون فيها بالحكم⁽⁴⁾.

بينما أشار القاموس الشامل "أن النزعة التسلطية مرادفة للفاشية والتحكمية وهي:

1. ميل تسلطية لدى الفرد
2. الاجراءات الفاشية
3. اتفاق الميل الفاشية واجراءاتها وأيديولوجيتها في المجتمع
4. حكومة لا يكون للمحكومين دور في اتخاذ القرار السياسي فيها⁽¹⁾.

⁽¹⁾ د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، بغداد ص 126.

⁽²⁾ لويس معرف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص 334، متاح على موقع: <https://www.noor.com>

⁽³⁾ نقاً عن: د. احسان عبدالهادي النائب، مفهوم السلطة وشرعيتها: إشكالية المعنى والدلالة، المجلة العلمية لجامعة جيهان، سليمانية، مايو، 2017، ص 68.

⁽⁴⁾ د. وضاع زيتون، معجم المصطلحات السياسية، دار أسماء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 209

وفي قاموس "اكسفورد" التسلط مرادف لكلمة استبدادي و ديمقراطي وهي مؤيد لمبدأ تحكم الدولة في الأفراد و حرياتهم⁽²⁾

وهكذا المفهوم في محتواه مطابق لنمط الاستبداد القديم مع الأخذ بعين الاعتبار لذلك الآثار الحقيقة على الحكم الذي نشأ من شروط الحياة المعاصرة وهو يدل على الهيمنة التسلطية على المجتمع، ويتحقق مع الاستبداد في الاستئثار بالحكم من دون أي وجه حق أو سند قانوني أو أخلاقي أو سياسي⁽³⁾.

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للسلط السياسي

تعددت التعريفات وتتنوعت حول التسلط وتفسيره مما جعل الوصول إلى تعريف جامع أمراً صعباً يعسر الاتفاق عليه، لكون التسلط ظاهرة مركبة، فضلاً عن تعدد إشكاليتها، وتدخل أسبابها حتى يرى بعضهم أن التسلط "نوع من النظام، السلطة بيد دكتاتور، ويدعمه الجيش، والحرس خاص، وحزب واحد، أو عناصر مشابهة، وتمارس هذه السلطة على نحو تسلطي وتعسفي"⁽⁴⁾.

ولا شك تعدد واختلاف الأنظمة الدكتاتورية، من حيث الوسائل والأهداف، يختلف من جهة العنف واستخدام القوة، وتلك وسيلة آنية يستخدمها النظام لقمع المعارضة للحفاظ على السلطة. وعرف د. سفيان فوكة النظام التسلطي "بأنه نظام، يقوم على انفراد صفة معينة بالحكم يعلوها حاكم يتمتع بسلطات واسعة، ويفرض هذا النظام نفسه على الشعب ويفرض قيوداً مشددة على الحريات السياسية فضلاً عن الحرية الاقتصادية"⁽⁵⁾. يحسب هذا التعريف فالسلط يعني غياب الحرية السياسية والاقتصادية أي: فقدان كل أنواع الحريات في ظل النظام التسلطي.

وفي الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، نقرأ التسلط "بأنه مصطلح سياسي يستخدم للتعبير عن حالة سياسية معينة فهو نوع من استخدام قوة السلطة بشكل مبالغ فيه، أو بمعنى آخر هو سوء استخدام السلطة في الحياة السياسية"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ د. مصلح الصالح أحمد، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، 1999 ص.55.

⁽²⁾ قاموس اكسفورد تينكليري - عربي، ص.78.

⁽³⁾ د. سفيان فوكة، المرجع سبق ذكره، ص.13.

⁽⁴⁾ موريس دوفرجية، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص.56.

⁽⁵⁾ د. سفيان فوكة، المرجع سبق ذكره، ص.13.

⁽⁶⁾ د. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافى، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، تم نشرها على موقع الالكتروني: www.Kotobarabia.com. ص 101

نلمس في هذا التعريف أنه حصر السلط في الجانب السياسي فقط، في حين إن السلط يتضمن الجانب السياسي وغير السياسي .

ويرى د. على أسعد وظفة السلط "معنى، الإسراف في استخدام السلطة وتجاوز الحدود الشرعية لغايات لاتتحقق فيه مصالح الأفراد ولا تعبر عن طموحات الخاضعين لها⁽¹⁾". وفي هذا التعريف السلط هو استخدام السلطة من أجل تحقيق مصالحهم .

أما وجهة نظر الموسوعة الدولية للعلوم الإنسانية في تعريف التسلطية " فهي تتضمن قائدًا واحدًا أو مجموعة صغيرة من القادة يمتلكون السلطة السياسية مطلقة، يؤمنون بسيادة الدولة على كافة المنظمات في المجتمع، والقادة وهم المتسلطون الذي يقررون كافة السياسات والقرارات الحكومية الهامة⁽²⁾".

وبذلك عد السلط **authoritarianism** " مجموعة من القيم التي تعطي الأولوية للأمن الجماعي للمجموعة على حساب الاستقلال الليبرالي للفرد.⁽³⁾ ، ليأخذ بذلك فهما ذات طابعاً سلبياً لدى الأغلبية من الناس الذين يصفون عليه طابع السلط، اي ممارسة البطش والقوة والإكراه والإرهاب والقمع والعدوان⁽⁴⁾". وكلها تعبّر عن "احتضان الآخرين عن طريق أقصى درجات الشدة والقوة وإلغاء وجودهم مادياً أو معنوياً بصورة جزئية أو كافية، والقمع قد يكون نفسياً أو رمزاً وقد يشتمل على جميع هذه الجوانب دفعة واحدة.⁽⁵⁾

أما خوان لينز فله تعريف يقول عن السلط "أنظمة سياسية تعتمد على الإكراه والعنف، مع غياب أيديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة، وعدم تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية⁽⁶⁾."

⁽¹⁾ د. على وظفة، بنية السلطة وإشكالية السلط التربوي في الوطن العربي، المرجع سبق ذكره، ص 130.

⁽²⁾ نقاً عن: د. رشيد عمارة د. أميد رفيق فتاح، شكلية السلطة والتسلط في النظام السياسي العراقي بعد 2003، عدد خاص أعمال المؤتمر السنوي الرابع لسکول العلوم السياسية - جمجمال في جامعة السليمانية، بالتعاون مع المنظمة النغار لتنمية الثقافة الديمقراطية، 2013، ص 18.

authoritarian ⁽³⁾ Norris, P., & Inglehart, R. (2019). Cultural backlash: Trump, Brexit and populism. Cambridge: Cambridge University Press.

⁽⁴⁾ سنا الغندوري، مفهوم السلطة لدى المدرس وعلاقته بالقلق النفسي عند التلميذ، في مجلة الدولية للتربية المتخصصة، المجلد: 3، العدد: 12، 2014، ص 200.

⁽⁵⁾ د. رشيد عمارة ود. أميد رفيق فتاح، المرجع سبق ذكره، ص 17.

⁽⁶⁾ د. عبدالعالى عبد القادر، النظم السياسية المقارنة، الجامعة سعيدة - د مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص 55.

وعلى ضوء هذا التعريف ، فإن السلط تعني غياب أيديولوجية واضحة، ولكن في أغلب الأحيان يكون لديهم الفرد والجماعة المتسلطة أيديولوجية قوية ويدافعون عنها ويرفضون كل الآراء المختلفة، وهذا هو سبب وجود السلط.

ومما سلف يمكن ان نستخلص الى القول: أن السلط هي استخدام غير شرعي للقوة في تحقيق منافع ومزاعم ذاتية، وتحقيق أهداف بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة.

الفرع الثالث: تطور مفهوم السلط السياسي

ان السلط من الظواهر الاجتماعية التي تسود كثيراً من المجتمعات، وينجم عن نوعية وترتيب الأسرة وطرق تربيتها لأبنائها وتعد الأسرة هي المسؤولة الأولى عن إنتشار هذه الظاهرة؛ وذلك لإمكانها تنشئة وتهيئة ابنها بطريقة لا تجعله متسلطاً بل متسامحاً وإن أي خلل في الطريقة يجعل العكس سائداً، ثم أن التواصل مبني على الاحترام والود والعطف والتلامح بين الطفل والأسرة أو المدرسة أو الأخوة أو الأصدقاء ويعيد التوجيه السليم المبني على المحك الإيجابي أهم خطوة للقضاء على السلط وبناء علاقة جيدة بين كل الأطراف في عدم تكوين الشخصية المتسلطة⁽¹⁾.

بما ان السلطة تمثل الجزء الأساسي في الدولة، إذن فلا دولة بلا سلطة معترف بها من مواطني الدولة، إلا أن سلطة الدولة من سلطة بوصفها ظاهرة اجتماعية، سياسية تقوم بإدارة شؤون المجتمع قد تحول تدريجياً إلى سلطة سلطوية على المجتمع، عندما تحتكر جماعة ما ذات عصبية ضيقة القوة وتعمل على إبقاءها محكمة في يدها حتى تحول سلطة عنف واستبداد مطلق و إلى أداة نفي للحق العام، ولماهية الدولة والقانون، واحتياط الحق والقوة والعنف، وإن جماعة تحتكر الحق والقوة أو باسم الحق والقوة تختنق الأكثريّة من خلال جماعة سلطوية تتفرد بالسلطة المطلقة، ومع الأيام تتحول سياسة السلط لدى الجماعة إلى ذهنية سلطوية، عقلية سلطوية تدميرية بامتياز، ثم الجماعة السلطوية قد تكون طبقة أو طائفة أو حزباً أو فئة تتمتع بعصبية على أساس نوع الجماعة المتسلطة، وهذه العصبية المؤسسة للسلط تزيف سلطتها بخطاب أيديولوجي يبرر ممارساتها السلطوية⁽²⁾.

⁽¹⁾ رنا ذناب و رفيل خالد، مظاهر السلط في الاسرة العراقية، دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الديوانية، جامعة القادسية- كلية الآداب، 2017 ص 14.

⁽²⁾ أحمد برقاوي، الدولة والسلطة والسلط، شبكة معلومات الدولية، على موقع:
<https://www.albayan.ae/opinions/articles/2021-07-16-1.4208498>

على الرغم من أن النظام الديمقراطي يعمل من أجل مشاركة جميع المواطنين البالغين في العمل السياسي، فإن السلطوية تذكر مثل هذه الحقوق على مواطنيها أو تحد منها إلى درجة كبيرة، في أكثر الأحيان وذلك بقمع المعارضة بل استئصالها بالتصدي والقمع لأية محاولة تستهدف تعديل النظام أو المساس بالقيادات السياسية القائمة⁽¹⁾.

ويتضح مما سلف أن كلمة السلط تستخدم في العلوم الاجتماعية والسياسية لوصف وبيان نوع من الحكم أو نمط من القيادة تتميز بالسلطة المركزية من خلال تقييدات الحريات السياسية وعدم مشاركة الشعب في السلطة.

2_ المفاهيم المتداخلة مع السلط السياسي

يقرب مفهوم السلط من مفاهيم أخرى غالباً ما تستخدم على سبيل التراويف لهذا المفهوم وهو ما نحاول بيانه من خلال ثلاثة أفرع كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم العنف وعلاقته بالسلط

العنف هو الاستخدام المفرط للقوة بشكل يفوق ما هو معتمد عليه ومحبوب اجتماعياً وهو يتضمن لغة التداول في الأوساط والجماعات سواء كانت إجرامية أم مسلحة، وقد يكون العنف على شكل كلام أو أفعال⁽²⁾. والعنف الطبيعي وتظهر أولى مظاهره في الطبيعة الغابية عند الحيوانات المفترسة وتعد الموروثات الصفاتية مثل؛ الوحشية والعدوانية، أي الافتراس والقتل كخصائص تميز بها الحيوانات في طبيعتها الغرائزية، وهذا ما دفع كثير من الفلاسفة وعلماء الأنثروبولوجيا إلى التفكير والبحث في الطبيعة الإنسانية، ومعرفة مدى إمكانية تفسير العنف البشري على ضوء الفطرة والطبيعة البشرية. إن العنف الطبيعي مفهوم يوحى إلى معنى القتل والاعتداء وما يولده من عنف نفسي، كميل نحو التعذيب وهو ليس العنف الوحيد الذي يعرفه الوضع البشري، بل هناك أشكال متعددة من العنف تتجلى إذ يمكن الحديث عن العنف الاجتماعي، الذي قد يمارس داخل المجتمع، بقدر الإكراه الاجتماعي، حين يمارس الرأي العام على الفرد في حالة ما إذا لم يتمثل لقيم الثقافية التي تؤطر الجماعة، وقد يتعرض لطرق تتجلى في النفي والنبذ والإقصاء والطرد أو أي شكل من من أشكال العنف المجتمعي⁽³⁾.

⁽¹⁾ أنتوني غدنز، ترجمة: د. فير الصياغ، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص475.

⁽²⁾ أنس عباس غزوان، العنف الأسري ضد الأطفال وانعكاساته على الشريعية، مجلة جامعة بابل، كلية العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد: 4، 2015، ص2157.

⁽³⁾ عزيز الزرق، محمد الهلالي، العنف، المغرب، دار توبقال للنشر، 2009، ص6.

يرى بعض المدارس في ظاهرة العنف أو الفعال العنيفة "هي خاصية ظاهرة، يتعلّق الأمر باستخدAmy غير مشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة".⁽¹⁾

وعلى ضوء هذا التوجّه في التعريف، فقد يشمل العنف جميع الأفعال الخارجة عن القانون؛ ولكن لا يعدّ جميع الأفعال الخارجة عن القانون عنيفة؛ لأنّه السلطة في الدولة تستند على مؤسسة تضم الشرطة والجيش وهما يحتكران استخدام القوة المشروعة وأيضاً وجود محاكم وسجون لأجل حماية المواطنين وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة. وبهذا يتضح وجود عنف حكومي وهو الإفراط في استخدام الحق في القوّة حتى يمكن أن نتخيل أن لا توجد سلطة من دون عنف، وهنا تقول " هنا أرندت " في كتابها "في العنف" إن كانت السلطة لا تحتاج إلى تبرير فإن العنف هو ما يبررها و يجعلها مسيطرة. فلا يمكن تصور سلطة من دون استحضار عتادها العسكري والأمني الذي تطبق به عنفها المشروع⁽²⁾.

وعند د. بكر القباني ، العنف بأنه عكس الهدوء " وهو كافة الأعمال التي تمثل في إستعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهمد والإتلاف والتدمير والتخييب وكذلك أعمال الفتاك والقتل والتعذيب وما أشبهه⁽³⁾".

وبهذا التعريف يكون، العنف يشمل فقط الجانب المادي، وهذا التعريف يفتقر إلى ذكر الجانب المعنوي لأن العنف يتضمن الجانبيين: المادي والمعنوي معاً.

ونذكر ماجد الغرياوي العنف " بأنه مبالغة أو إسراف في استخدام القوة⁽⁴⁾".

ومن خلال هذا يمكن القول بأن العنف هو بعد رئيسي من أبعاد السلطة، وإذا استدرنا في اتجاه النقاشات حول ظاهرة السلطة نجد توافقاً بين المنظرين السياسيين سواء كانوا من اليسار أم من اليمين، فهو ينظر إلى العنف باعتباره لاشيء، أكثر من تجلي الأكثر بروزاً للسلطة "كل سياسة إنما هي صراع من السلطة، والعنف إنما هو أقصى درجات السلطة⁽⁵⁾".

⁽¹⁾ المرجع سبق ذكره، ص 9.

⁽²⁾ حنة أرندت، في العنف الفكر الغربي المعاصر، ترجمة: ابراهيم العريس، بيروت، دار الساقى، ط1، 1992، ص46.

⁽³⁾ قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، في مجلة الباحث، الجزائر، عدد:01، 2002، ص104.

⁽⁴⁾ ماجد الغرياوي، تحديات العنف، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، لبنان، 2009، ص60.

⁽⁵⁾ حنة أرندت، المرجع سبق ذكره، ص،31.

إلا أننا يجب أن نميز بين العنف والسلط الذي يقوم به النظام السياسي، منه ما يتطلب فرض القانون في استخدام نوع من أنواع العنف لإخضاع أفراد المجتمع لمشيئته، ويعد هذا الاستخدام للعنف عنفاً شرعياً لفرض النظام وتحقيق الأمن للمواطنين، لكن حين يصبح العنف نهجاً سلطوياً يسعى لتحقيق مصالح فئة اجتماعية على حساب بقية فئات المجتمع لم يعد عنفاً شرعياً بل هو نوع من أنواع التسلط تمارسه الدولة ضد المجتمع وهو ما يجب مقاومته بكل السبل للحد من تأثيراته السلبية في أفراد المجتمع⁽¹⁾.

فالعنف بهذا المعنى هو عنف غير مشروع والعنف غير الشرعي قائم على مبدأ أنه لا توجد دولة تقوم بأدوارها من دون حيازتها أسباب القوة وممارسة العنف عند الاقتضاء، العنف الذي يجري خارج القانون وضده، من أجل مصلحة ليست عامة بل فئوية أو خاصة، هذا النوع غير المشروع من العنف في هذه الحالة يرادف معناه: القمع والسلط ويمكن اطلاق صفة العنف السلطوي بالعنف الاستبدادي أو الدكتاتوري أو الطغيواني بحسب نوعيته⁽²⁾. أي يجب أن نحتاط الدقة في بيان وتفسير المصطلح وبيانه.

وتتجدر الاشارة إلى إن العلاقة بين السلطة والعنف هو ربط اجتماعي سياسي—— والأصل الاجتماعي للعنف يعود إلى درجة التسلط التي يعاني منها الفرد داخل المنظومات الاجتماعية والسياسية؛ لذلك فإن السلطة في علاقتها مع الآخر يجب أن تكون داخل المجتمع إما سلطة شرعية أو سلطة تمارس العنف على أفرادها، فالسلط يظهر من خلال درجة العنف في الممارسة داخل الكيان الاجتماعي والذي يؤثر على الاستقرار السياسي، فجدلية السلطة والعنف تبين تحول السلطة إلى التسلط وهو التحول الذي يبيّن أن العنف إذا مورس في أقصى درجاته ومختلف اتجاهاته بدون غايّات يتحول إلى التسلط، وهذا يعني أن التسلط لا تقوم له قائمة من دون عنف⁽³⁾. فكأن التسلط تؤام العنف والعكس صحيح.

بهذا نجد أن العنف ظاهرة اجتماعية إذا عدنا إلى التاريخ ، فإننا نرى أنه مع تكوين المجتمع البشري، كان العنف موجوداً إلا أنه اخذ يتغير من حيث النوع والمصادر وعدد الضحايا بتغيير العوامل

⁽¹⁾ صاحب الريبيعي، سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور، صفحات للدراسات والنشر، سورية- دمشق، 2007، ص41.

⁽²⁾ فخرالدين ميهوبي، اثر الفكر السلطوي على بناء الديمقراطي في الدول العربية، دراسة مقارنة لحالتي المغرب والأردن، أطروحة الدكتوراه غير المنشورة، جامعة محمد خضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، الجزائر، 2019-2020، ص82.

⁽³⁾ د. خلوت حليمة، السلطة والعنف، في مجلة حوار الثقافى، جائز، مجلد:3، العدد:2، 2014-9-15، ص38.

الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، فهو يتراوح من العنف الداخلي البسيط إلى الأعمال الإرهابية الكبرى التي تعبر حدود الدولة، وكل من هذه الصور تختلف درجة العنف فيها من صورة إلى أخرى، إلا أن جميع أعمال الإرهاب تتدرج في إطار العنف بأشكاله وصوره، ولكن ليس كل عنف إرهاباً، وإن جمعنا الصور كلها تحت اسم التسلط. ثم إن العنف والتسلط منفصلان ومتابطان في آن نفسه، فالعنف غير الشرعي يقترن بالسلط اذ يستخدم كلاهما القوة غير المشروعة ولا توجد سلطة من دون عنف مثلاً تفرض السلطة النظام بالعنف والعنف مايسبب من سلط وقمع وإرهاب وحروب، ان العنف هو ممارسة غير شرعية في أقصى درجاتها ومختلف اتجاهاتها ..

الفرع الثاني: مفهوم الإرهاب وعلاقته بالسلط

الإرهاب: ظاهرة مبتدعة من مظاهر الاضطراب السياسي التي عمّت على المراحل ولاتزال حتى الآن ولايكاد تخلو منها أمة أو شعوب، ولا تقتصر على دين أو على ثقافة أو على هوية معينة ، وإنما هي ظاهرة شاملة وعامة تجردت عن الدين والهوية والثقافة .

وحيث نبحث عن جذور هذا المصطلح الإرهاب - نجد في اللغة اللاتينية، يعد الفعل اللاتيني Ters الذي اشتقت منه الكلمة (Terror) هو المصدر الأساسي لكلمة الإرهاب⁽¹⁾. وتتجدر الإشارة إلى أن تعريف "الإرهاب" هو من ابتداع الثورة الفرنسية، ولم يتبلور الإرهاب واقعياً في عام 1794م، وكان ذلك عندما أعلن روبسبيير بداية عهد "الإرهاب أو الرهبة" فرنسا في الفترة (10 مارس 1793م - 27 يوليو 1794م) . ومنذ ذلك العهد اشتقت اللغتان الإنجليزية والفرنسية الكلمة (Terrorism) بالإنجليزية و (Terrorisme) بالفرنسية، بمعنى "الإرهاب" . فخلال الثورة الفرنسية مارس روبسبيير ومن معه من أمثال سان جيست (Just. St.) وكوثون (Couthon) العنف السياسي على أوسع نطاق، حيث قادوا حملة إعدام رهيبة شملت كل أنحاء فرنسا⁽²⁾.

هناك تعريفات مختلفة للإرهاب زادت من الالتباس حول ماهيته.اذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا. ومع ذلك، نجد في عام 2005، عرفت لجنة تابعة للأمم المتحدة الإرهاب " بأنه أي عمل "يهدف

⁽¹⁾ د. على ليلة، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة ، ط1، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2007 ، ص 210.

⁽²⁾ د. أدونيس العكره، الإرهاب السياسي، ط1 ، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1983 ، ص33-35.

إلى التسبب في وفاة أو أذى جسدي خطير للمدنيين أو غير المقاتلين بعرض تخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام أو الامتناع عن القيام بأي شيء⁽¹⁾.

وذهب الاستاذ ويلكسون في تعريف الإرهاب بأنه "نتائج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة يضحي من أجلها المعتقدات الإنسانية والأخلاقية كافة⁽²⁾".

أما الموسوعة السياسية فجاء تعريفها عن الإرهاب بأنه "استخدام عنف خارج نطاق القانون بأشكال مختلفة كالاغتيال، والتشويه، والتعذيب، والتخريب، والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة، والتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال⁽³⁾".

وفي القانون العراقي رقم 13 لسنة 2005 الذي سمي "قانون مكافحة الإرهاب" مادة(1) جاء تعريف الإرهاب، "كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية ."⁽⁴⁾

وهناك من يذهب إلى تعريف الإرهاب من الناحية التربوية على أنه "نسق من الفعاليات والخبرات السلبية العنيفة التي يخضع لها ويعانيها من يخضع للسلطة أو التسلط: كالعقوبات الجسدية، والاستهزاء، والسخرية، والتهكم، وأحكام التبخيس، وغير ذلك من الإحباطات النفسية والمعنوية التي تشكل المناخ العام الحالة من الخوف والتوتر والقلق التي يعانيها المتربيون والتي تستمر عبر الزمن وتؤدي إلى

Continues." ⁽¹⁾ Shinn, Ambassador David. "Poverty and Terrorism in Africa: The Debate *Georgetown Journal of International Affairs* 17, no. 2 (2016): 16–22. P17.
<http://www.jstor.org/stable/26396167>.

⁽²⁾ همداد مجید على، الإرهاب ، سليمانية ، وزارة الثقافة ، المديرية العامة للطباعة والنشر ، 2006 ، ص 17.

⁽³⁾ د. عبدالوهاب الكيالي والأخرون ، موسوعة السياسية -الجزء الأول، الطبعة الثالثة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990 ، ص 153

⁽⁴⁾ قانون مكافحة الإرهاب، رقم 13، الوقائع العراقية ، عدد 4009 ، 2005/11/9 .

نوع من الإعاقة النفسية والفكرية⁽¹⁾. وقد ازداد الامر تعقيدا في تمييز الإرهاب عن التسلط نتيجة القائمين به، فهما على نوعين هما: إرهاب الدولة، والإرهاب الفردي والمجموعات، وقد يحدث تدخل بين هذين النوعين، فالدولة ترتكب الإرهاب بنفسها أو بواسطة دعمها لبعض الأفراد أو الجماعات لتضعف بعض الدول الأخرى المنافسة، أو أن الجماعة الإرهابية إذا نجحت وسيطرت على مقاليد السلطة قد تستمر في استخدام العنف والإرهاب وهي في السلطة ويعبر "مصطفى حجازي" عن ارهاب الدولة قائلاً: "يجد قادة الدول الإرهابية الشرعنة لفعل القتل الجماعي انطلاقاً من أفكار سياسية، ويصل فعل القتل حتى الوحشية الدموية بزعم أنهم يقومون بواجبهم لإنصاف العدالة والدفاع عن النفس"⁽²⁾. وهناك صلة وثيقة بين الإرهاب والعنف والتسلط إذ يمكن الإرهاب هو استخدام العنف أو تهديد باستخدام العنف من قبل الدول والجماعات خارج نطاق القانون، ان العنف هو الوجه الآخر للإرهاب، انه يشيع جو من الخوف والمهانة في المجتمع والعنف غير شرعي أي (التسلط) وهكذا اذا كان هدف التسلط يعني التحكم والسيطرة ولكن جماعة إرهابية تساند دول معينة لتحقيق أهداف استراتيجية وسياسية وخلق حالة من الذعر الشامل في المجتمع غير مقتصر عن ضحايا من المدنيين أو العسكريين.

الفرع الثالث: مفهوم السيطرة وعلاقته بالتسلط

السيطرة "هي الحكم بالقهر أو الامتثال عن طريق القهر، فالأفراد أو الجماعات قد يمارسون القوة بعضهم على البعض الآخر".⁽³⁾

أن فرداً أو أكثر أقوى من الآخرين بحيث يكون في وسعهم أن يفرضوا وجهة نظرهم في كيفية تسيير الشؤون العامة، هناك علاقة وثيقة تقوم ما بين السيطرة والسلطة لأن القوى الاجتماعية التي تسيطر فعلاً أو تسعى إلى سيطرة تحاول الاستحواذ على السلطة، الواقع أن كل السلطة السياسية حتى أكثر شرعية منها، والأكثر قبولاً في مبدئيتها تشتمل على تركيبة من السيطرة والصلاحية؛ بيد أن السيطرة واقعة مادية بينما السلطة تتخطى على عناصر متعددة ومتغيرة مادية ومعنوية، فارغم جانب الاجبار المادي في تكوين السلطة فإن جوانبها الأخرى تتعلق بعنصر إقناعي في السلطة وعن طريقها تسعى إلى

⁽¹⁾ د. على وطفة، الإرهاب التربوي، مجلة العربي ، الكويت ، العدد: 460، 1997، ص 165.

⁽²⁾ نقلأً عن: صاحب الربيع، المرجع سبق ذكره، ص 42.

⁽³⁾ جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد، ومحمد محي الدين، والآخرون، المشروع القومي للترجمة، المجلد الثاني، 2000، ص 839.

طلب الشرعية، أما السيطرة فتفرض بالقوة وليس بالاقناع، ومع ذلك⁽¹⁾ من خلال ذلك يتضح ان السيطرة هي أقرب الى السلط وليس الى السلطة لأن الاخيرة هي علاقة بين طرفين أو أكثر يتوافر فيها شرط الإذعان ولكن ليس بالضرورة ان يكون إذعان إجباري إنما إذعان ربما يكون اختيارياً طوعياً، بينما السيطرة تقتضي الإذعان الإجباري وهي بذلك تقترب من السلط القائم أصلاً على السيطرة والتحكم بالآخرين من خلال استخدام القوة⁽²⁾. وأن كل علاقات القوة ودرجة كبيرة تلك هي العلاقات القسرية .

وفيما يتعلق بمفهوم "السلط" فقد عرف "دين肯 ميشيل" السلط "بانه السيطرة القسرية والجبرية التي تلزم الأفراد على التكيف على مشيئتها من خلال العقاب أو المكافأة.⁽³⁾ وفقاً لهذا التعريف، السلط يعني السيطرة، وهذه السيطرة يعتمد على جوانب مادية ومعنوية معاً.

إن إحدى الخصائص التي ترتبط بالأنظمة غير الديمقراطية وبالنظام المتسلط هي استخدام الإكراه، وهو إحدى مظاهر السلط في إخضاع الأفراد للتهديد بإيذاء حياتهم أو معيشتهم، غالباً ما يتم فرض الطاعة والإذعان لأهداف النظام من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الشعب، وهو ما يرسل إشارة واضحة إلى أن أولئك الذين يعارضون النظام والحكومة سيتم التعامل معهم بقسوة، فقد يخسرون وظائفهم أو حصولهم على موارد معينة أو يتم اعتقالهم أو احتجاجهم من دون محاكمة أو ينتظرون التعذيب أو الموت وهكذا يمكن السيطرة على الناس يجعلهم يعملون ضد بعضهم نتيجة خوف كل منهم أن يتم الإبلاغ عنه من شخص آخر، واستخدام الاعتقالات العشوائية والتعذيب والخطف والقتل⁽⁴⁾.

وفي هذا الصدد يشير "باتريك ه أونيل" إلى مجموعة من الوسائل غير الديمقراطية للسيطرة ومن أبرزها:⁽⁵⁾

1. الإكراه: امتحان يفرض من خلال العنف والرقابة

2. الاختيار: جلب أعضاء من المجتمع إلى علاقات مفيدة مع الدولة والحكومة، غالباً من خلال النقابات أو المحسوبية.

⁽¹⁾ د. صادق الأسود، المرجع سبق ذكره ، ص 148-149 .

⁽²⁾ د. رشيد عمارة، محاضرات ألتقيت لطلبة الدكتوراه، المرجع سبق ذكره.

⁽³⁾ نقلأً عن : د. رشيد عمارة ود. أميد رفيق فتاح، المرجع سبق ذكره، ص 18.

⁽⁴⁾ باتريك ه أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، دار الفرد، السورية، 2012، ص ص 212-231

⁽⁵⁾ باتريك ه أونيل، المرجع نفسه ، ص 232.

3. عبادة الفرد: يشجع الناس على طاعة القائد على أساس ميزاته الاستثنائية وأفكاره القوية المثيرة للاهتمام.

ثانياً: خصائص وانواع السلط السياسي

لaimكن فهم السلط السياسي من خلال تعريفه فقط وبيان أبرز المفاهيم المتقاربة معه، ولكن لابد من دراسة خصائصه، وإبرز أنواعه، وهو ما سيتم دراسته في المطالب الآتية:

1_ خصائص السلط السياسي

يتميز التسلط بعدد من الخصائص، يمكن ان تنقسم هذه السمات على اقسام عده، ولعل من ابرزها ما يأتي:

الفرع الاول: السمات العامة غير المحددة:

هناك خصائص عامة يشتراك بها السلط السياسي في كل المجتمعات، ويمكن ان نسجل أبرزها⁽¹⁾:
اولاً: يوجد تنافس سياسي بل هناك سلطة واحدة ، وهناك قيود على الحريات العامة والفردية، ولاسيما حريات الإعلام والصحافة فهي خاضعة لرقابة الدولة، ولا يسمح للإعلام المعارض أو المستقل بأي نشاط.
ثانياً: غياب لأى أيديولوجية صارمة ومنسجمة، وعادة ماتتجأ بعض هذه النظم إلى أيديولوجيات غير شمولية ذات طابع وطني أو قومي.

إلا أن الباحثة لا تتفق مع هذه الخاصية؛ لأن الناس أو الجماعات التي تمارس التسلط في أغلب الأحيان ترتبط بأيديولوجية صارمة ومنسجمة سواء كان دينياً أم عرقياً أم مذهبياً... وهو ملاحظ في أغلب الأنظمة السلطانية_ الشمولية تستند على إيديولوجية محددة مثلً هتلر أو موسولوني أو غيرهم، ومن هذه الصراحة المتشددة ينبع⁽²⁾:

أ. استخدم العنف والاكراء لفرض الولاء السياسي.

ب. أغلب الأحيان السلطة القضائية غير مستقلة

ج. الحكم القائمون على رأس السلطة، ومصدر السلطة بعيد عن الآليات الديمقراطية والانتخابات، وهذا الامر لا تتفق عليه كل مصادر السلط السياسي، فالبعض منه يأتي عن طريق الانتخابات لكن تستمر بطرق بعيدة عنها.⁽³⁾.

⁽¹⁾ د. عبد العالى عبدالقادر، المرجع سبق ذكره، ص55.

⁽²⁾ د. عبد العالى عبدالقادر، المرجع سبق ذكره، ص55

⁽³⁾ د. سفيان فوكة، المرجع سبق ذكره، ص13.

وهكذا التسلط هو نظام مرتبط عادة بالدكتatorية. إنه مبدأ يقوم على طاعة السلطة، ويعارض استقلالية الأفراد في الفكر والعمل، كشكل من أشكال الحكومة، وتكون السلطة مركزة وبيد الزعيم أو في نخب صغيرة وليس هناك مسؤولية دستورية أمام الشعب⁽¹⁾

الفرع الثاني: خصائص التسلط السياسي من خلال أنظمة غير ديمقراطية:

ان أكثر الأنظمة غير الديمقراطية هي أنظمة تسلطية، والتي تمثل مجموعة واسعة من أنواع الأنظمة المختلفة، ويعرف الباحثون الأنظمة غير الديمقراطية بأنها " تلك التي تمارس فيها مجموعة صغيرة من الأفراد السلطة على الدولة دون أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع"⁽²⁾ ولا يمارس الناس في الأنظمة غير الديمقراطية دوراً هاماً في اختيار أو إقالة القادة من مناصبهم بمعنى هذه الأنظمة مبنية حول تقييد حرية الفرد، وما يصف علماء السياسية هذه الأنظمة في ضمن عدد من أشكال الحكم المحددة والأشكال الأكثر شيوعاً في العالم هي: الأنظمة الشخصية أو الملكية والعسكرية وأنظمة الحزب الواحد، والأنظمة الدينية، والشمولية⁽³⁾. ولكن بالرغم من تباين درجة التسلط إلا أنه يمكن القول هذا النوع من النظم تشتراك بسمات عده منها⁽⁴⁾:

أ. هذا النوع من الحكم يفشل في الفصل الواضح بين المصالح العامة والخاصة وبين المال العام والخاص، ويميل إلى استخدام الموارد العامة واستغلالها لصالح مصلحة خاصة.

ب. تطبيق القانون يكون نسبياً وتعسفياً، مع استثناء المسؤولين من تطبيقه.

ج. يتميز الحكم بوجود أولويات تتعارض مع التنمية، وتدفع نحو هدر الأموال والموارد المتاحة وسوء استخدامها.

د. قاعدة المعلومات ضعيفة وغير شفافة، في عمليات صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص.

ه. تتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به؛ مما قد يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان .

Robert Bedeski, Authoritarian Systemencyclopedia Of Life Support System,
University Of Victoria, Canada, 1994,P2.

⁽¹⁾ باتريك ه أونيل، المرجع سبق ذكره، ص218.

⁽²⁾ المرجع سبق ذكره، ص238.

⁽³⁾ د. سفيان فوكة، المرجع سبق ذكره، ص15.

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا في بعض الأنظمة السلطوية تبني مؤسسات مرتبطة بالديمقراطية؟

للاجابة على ذلك ان الأنظمة السلطوية تستخدم المؤسسات الديمقراطية لزيادة قوتها وحماية نفسها ضد التهديدات المحتملة من داخل النظام والمجتمع، من خلال مجموعة آليات رئيسية مثل: المراقبة، والحصول على معلومات، وتوزيع المسؤولية... الخ حوالي 70% من الأنظمة السلطوية أجرت انتخابات تشريعية و80% تقوم بإجراء انتخابات للحصول على منصب الرئيس التنفيذي، وتسمح لأكثر من حزب واحد بالمشاركة في الانتخابات، وهذا يعني أن الانتخابات تجري في ظل نظام شرعي بل لأن ذلك النظام له قدرة على شراء أو ترهيب أو تهديد أو اجبار الجماهير على التصويت لصالحه⁽¹⁾.

وتجرد الاشارة بهذا الصدد الى ان السمات التي قدمها "خوان ليينز" منذ أكثر من نصف قرن لا تزال مقبولة على نطاق واسع من قبل المجتمع الأكاديمي. وفقاً للينز ، تتميز الأنظمة السلطوية بأربع سمات محددة⁽²⁾:

1. تعددية سياسية محدودة وغير مسؤولة.
2. غياب الأيديولوجيا التفصيلية والموجهة ، التي لها "عقليات مميزة"
3. غياب التعبئة السياسية المكثفة والواسعة النطاق.
4. ممارسة السلطة في ضمن حدود غير محددة رسميًا والسلطوية بالنسبة له يعد "نمطاً للحكم غير متسامح مع المعارضة".

وفي هذا الصدد يرى الباحثان في علم الاجتماع السياسي "منيك شوميليه جوندور Monique Chemillier-Gendrean" و "كلود كورفوازيه Claude Courvoisier" أن مختلف العناصر المكونة لظاهرة السلط هي عكس عناصر الديمقراطية الليبرالية ، وحدداً هذا التمايز بما ياتي⁽³⁾:

- تشابك في السلطات، فالحرية التي يضمنها مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، تتأثر، وترتजز السلطات بين يدي رجل واحد أو مجموعة صغيرة من الرجال.
- تقليص وإلغاء حرية التعبير والصحافة، ويتم احتكار الإعلام من قبل الأقلية الحاكمة.

⁽¹⁾Dawn Brancati, Democratic Authoritarianism:Origins and Effects, Department of Political Science Washington University in St. Louis,2014, p314.

⁽²⁾Oliver Schlumberger <Authoritarian Regimes, University Of Tuebingen,2017, p2.

⁽³⁾ شوميليه- جاندرو وكورفوازيه، مدخل الى علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. اسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1: 1988، ص ص68-69.

- غياب حرية التنافس على السلطة، ومنع بعض الأحزاب السياسية أو حتى تقليلها إلى حزب واحد.
- عدم استعمال الاقتراع العام، إما بإلغاء الانتخابات التي قد تؤدي إلى تمثيل الشعب أو بالتحكم بهذه الانتخابات بفعل الإكراه أو التهديد للذين تمارسها السلطة الحاكمة على الشعب.
- قيود على الحرية، وحتى إلغاء الحريات الفردية بكمالها، حرية التنقل وحرية التجمعات.. الخ. أما الدراسة التي أجرتها الباحث الأمريكي "أدورنو" فقد حدد مجموعة من السمات والخصائص للمجموعات المتسلطة وكما ياتي: ⁽¹⁾
 - أ. الخضوع التسلطي: قبول مختلف أشكال السلطة والتغافل عنها دونما نقد أو تذمر، ومن ثم هذا القبول يتكامل مع الميل إلى ممارسة القهر والتغافل عندما يوجد المتسلط في موقع السلطة.
 - ب. العرفية: أي الالتزام بالعرف والقيم والعادات التي أجرتها القوى المتسلطة التزاماً شديداً.
 - ت. الانتصار للتسلطية: يوظف إمكانياته في إيقاع أشد العقاب على الأشخاص الذين يقفون موقفاً عدائياً من السلطة وهؤلاء الذين ينتقدون السلطة القائمة أو يعترضون على من يمارسها.
 - ث. ضد الذاتية: أي أنه يرفض كل التصورات الذاتية والشخصية المعادية للسلطة وهي الومضات النفسية المضادة للسلطة التي تتخذه أحياناً. فسرعان ما يرفض مثل هذه الومضات الذهنية ويستبعدها من ساحة الوعي.
 - ج. التصلب في الأفكار الخرافية: يؤمن الشخص المتسلط عادة بالأفكار والمعتقدات الأسطورية والخرافية التي تمجد السلطة والتسلط وتبرر بشاعتها.
 - ح. القوة والشدة والتطرف: لا يؤمن الشخص المتسلط بالحدود الوسطى فأشياء الكون كما تبدو له إما أن تكون سالبة أو موجبة، شريرة أو خيرة، والإنسان إما أن يكون حاكماً أو محكوماً، غالباً أو مغلوباً، ظالماً أو مظلوماً، قوياً أو ضعيفاً.
 - خ. الإسقاطية: يسقط المتسلط مشاعره المتسلطة على الكون فهو يعتقد أن العالم مليء بالظلم والتلوّح والخطر حيث يجب على الإنسان أن يكون متحفظاً ومحفزاً وحذراً.
 - د. التدميرية: توجد لدى المتسلط نزعة تدميرية وتعطشاً إلى إيقاع الأذى بالآخر وقمعه ولاسيما هؤلاء الذين لا يظهرون ولاء للسلطة وتقديساً لها⁽¹⁾. لذلك فإن التسلط لها خصائصها الخاصة التي تتغير باختلاف المجتمعات والأنظمة السياسية يمكن اعتبار الفعل أو السلوك عنيناً في مجتمع أو

(1) نقاً عن: د. على أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، المرجع سبق ذكره، ص 134.

نظام سياسي ما ولكن ليس سلطانياً في مكان آخر، على سبيل المثال ، في النظام الدكتاتوري، يسمح القانون بالسلط، وهو ما يتعارض تماماً مع النظام الديمقراطي الذي تُحترم فيه الحرية والحقوق الفردية، ومشاركة سياسية...الخ

2_ أنواع التسلط السياسي

طرح الدارسون تصنيفات عديدة ومختلفة لأنواع التسلط السياسي وهذا التعدد والاختلاف في التصنيفات يأتي إلى حد كبير من تعدد العناصر التي تتبعها عليه التسلط السياسي ،ولعل من ابرز أنواع التسلط السياسي هي:

الفرع الأول: التسلط الفردي

مفهوم الفردية (المونوغرافية) مشتقة من كليمين يونانيتين Cratos واحد، وMonos حكم، بمعنى حكم الفرد الواحد الذي يمسك بزمام السلطة ويفرض أفكاره وطريقة حكمه على الشعب الملكيات المطلقة، وقد يحمل هذا الحاكم اسم الملك أو الدكتاتور أو الحاكم المتسلط، وهذا نوع من الأنظمة لاقية لرأي الشعب أو الأغلبية مadam الحاكم يمسك بالسلطة فهو الذي يفكر وهو الذي يقرر وما على الآخرين سوى الطاعة والإذعان، وفي هذا النظام ينعدم كلياً المواطن وبخاصة حرية الرأي والعقيدة اذ على الشعب ان يعتقد ويؤمن بالمذهب او الاتجاه السياسي والديني الذي يسير عليه الحاكم الفرد ويمكن تقسيم المونوغرافية الى قيمة وحديثة، تجسد المونوغرافية القديمة الملكية المطلقة والدكتاتورية والاستبدادية، أما المونوغرافية الحديثة فأنها تستند الى افكار معينة وتسمى أحياناً بالمونوغرافية الشعبية⁽²⁾.

أ: الملكية المطلقة:

في هذا النظام يمارس الملك كل اختصاصات الدولة بشكل مطلق، وعلى رعاياه الطاعة المطلقة، والملك يمارس سياسة السلطة بالشكل الذي يريد، ولو كان ذلك ضد مصلحة الجماعة التي يحكمها الملك مadam يخدم مصلحته الشخصية، ومع ذلك في بعض الأحيان فقد تتطابق مصلحة الملك والجماعة، ورغم سلطة الملك الواسعة في تعديل القوانين وإلغائها ووضعها الا أن الملكية المطلقة تبتعد عن الاستبدادية تكونها تتلزم بالقوانين النافذة وبخاصة القوانين الأساسية المتعلقة بوراثة العرش وشروطها، وفي حالة

(1) نقلأعن : د. على أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، المرجع سبق ذكره، ص 135.

(2) د. صالح جواد الكاظم و د. على غالب العاني، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد، كلية القانون، 1990-1991، ص ص 13-14.

مخالفتها لا يتعرض الملك إلى أية مساءلة أو عقاب اختفت الأسماء والأوصاف، ولكن في الجوهر والفعل اتحدت المسميات والأشكال، ويتميز هذا النظام بالوراثة ، ويستندون في حكمهم إلى قواعد دينية .

ب: الاستبدادية:

يتميز هذا النوع من الأنظمة بعدم تقديره بالقانون، لأن الملك المستبد يصدر القوانين ويضع القواعد لكي يطيعها الشعب بينما يكون هو بعيداً عن أحكامها ويتصرف على هوا دون مراعاة لقانون أو قاعدة ويتميز هذا النظام عن الملكية المطلقة لأن لا تخضع في حكمها لأى قانون أو نظام ، ولا يحكم من سعادتها شيء بل ان القانون في تلك الحكومة هي إرادة الحاكم ، بينما الحكومة المطلقة وان كانت تتجمع فيها السلطات بيد الحاكم الا أنها تخضع للقانون⁽¹⁾.

وعدم وجود قاعدة الوراثة إذ يصل الحاكم المستبد الى رئاسة الدولة عن طريق الانقلاب أو الاغتصاب أو الاحتلال وينتهي أيضا بأحدى هذه الوسائل⁽²⁾.

وهكذا استخدم وسائل استبدادية لتحقيق التحكم السياسي والاجتماعي الذي تبدأ من الدعاية والسيطرة على وسائل الاتصال وفرض واجب الطاعة والتخييف والاستخدام الفعلي لوسائل الإرهاب والقمع والقهر ووجود جهاز بوليس سري يستخدم في القضاء على المعارضة³.

وفي هذا الصدد يرى مونتسكيو أن من طبيعة الحكم الجمهوري أن يحكمها الشعب كجسم و طبيعة الحكم الملكي أن يحكمها رأس واحد وتكون سلطته مقيدة بالقوانين ومن طبيعة الاستبداد ألا يتعلق بغير سلط سيد مطلق، ومبدأ الجمهورية هو الفضيلة، ومبدأ الملكية هو الشرف، ومبدأ الاستبداد هو الخوف⁽⁴⁾.

بمعنى ان خوف المحكومين من السلطة يؤثر على استمرار النظام ودوماه

الفرع الثاني: التسلط الجماعي

هو التسلط الذي تمارسه جماعة أو طائفة أو مذهب بقصد الاقصاء والتهبيش وقمع للأخر ، فالمجتمعات بشكل العام والمجتمعات الشرقية بشكل الخاص تعاني حالة قهر واضطهاد مزمن بسبب غزوات عديدة

⁽¹⁾ د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، ط7 ، 2011، ص213-214.

⁽²⁾ د. صالح جواد الكاظم و د. على غالب العاني ، ص15.

⁽³⁾ وليد سالم محمد، النظام الفردي (الأوتوقراطي) دراسة نظرية للسلطة المطلقة، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية،جامعة الموصل، المجلد: 11 ، العدد:2011،2، ص660-661.

⁽⁴⁾ د. دولة خضر خنافر، في الطغيان والاستبداد والدكتatorية، بحث فلسفـي في مسألـة السـلطة الكلـية، دارـ المنـتـخبـ العربي للـدراسـاتـ والـنشرـ والتـوزـيعـ، بيـروـتـ، 1995ـ، صـ141ـ.

وتدمير حضارتهم مرات عديدة ومواجهتهم لاضطهاد وعنف على أيدي حكام قساة، هذه الأحداث الجسام من القهر والعبودية والاضطهاد خلقت حالة من عدم الأمان والشعور بعدم الاستقرار⁽¹⁾.

ويمكن التمييز بين نوعين من النظم الدكتاتورية الجماعية وهي:⁽²⁾

- **الدكتاتورية المذهبية** : يعتمد هذا النوع على أيديولوجية متكاملة تتناول كل مايتعلق بالنظام السياسي والاجتماعي، ويرى هذا النوع من أنظمة الحكم إمكانية تدخل الدولة في كافة نواحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،

- **الدكتاتورية غير المذهبية**: التي يمكن وصفها بأنها دكتاتوريات ترفض الأمر الواقع، وتقوم بفرض حاكمها بالقوة العسكرية والردع ولا تستند الى مرجعية فلسفية أو فكرية بحكم سياساتها، ولكن تأتي إلى الحكم في سياق أزمة سياسية أو اجتماعية⁽³⁾. وكذلك الأنظمة العسكرية والأنظمة الثيوقراطية التي تحكم باسم الدين، هما من الأنظمة التسلطية⁽⁴⁾. وهكذا يتبيّن لنا ان التسلط السياسي تتعدّ أنواعها وأشكالها ولكن كل من هذه تختلف في درجة تسلطها.

الخاتمة

ان السلطة السياسية ظاهرة إجتماعية قديمة ولا يوجد مجتمع سياسي من دون سلطة حاكمة تنظمه، والمجتمع ينقسم على فئتين: حاكمة ومحكومة، والسلطة الشرعية تعتمد على رضاء المحكومين، ولكن لا يعني ذلك انه كل سلطة تقوم على رضاء المحكومين؛ بل توجد سلطة تقوم وتحكم عن طريق القوة غير الشرعية التي بوساطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على إطاعتها، وهذا تتحول السلطة الى التسلط، اي بمعنى بمعنى حصر السلطة بيد فرد أو الجماعة تحكم بطريقة القوة غير شرعية وعدم السماح بمشاركة المحكومين.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج الآتية:

اولاً: يعد التسلط السياسي من الإشكاليات التي يعاني منها معظم دول العالم بشكل عام ودول العالم الثالث بشكل خاص وأسباب ظهوره تختلف من دولة الى أخرى ومن مجتمع الى آخر.

⁽¹⁾ صاحب الريعي، المرجع سبق ذكره، ص23.

⁽²⁾ د. أسعد طارش عبد الرضا، النظم الدكتاتورية قراءة في المضامين النظرية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد: 6، حزيران، 2016، ص ص37-39.

⁽³⁾ د. صالح جواد الكاظم و د. على غالب العاني، المرجع سبق ذكره، ص17.

⁽⁴⁾ د. إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية، دراسة فلسفية لصور الإستبداد السياسي، عالم المعرفة، الكويت، مارس، 1994، ص 21-23.

ثانياً: أن مفهوم التسلط في اللغات العربية والأجنبية تقىض بمفردات تتبثق عن ظواهر تمنحها اللغة، بيد أن التسلط من الظواهر الاجتماعية القديمة التي طغت على كثير من المجتمعات.

ثالثاً: نلاحظ كلمة التسلط في اللغة العربية فيها من التداخل في استخدامه، وإحلاله بديلاً أحياناً لمصطلحات ومفاهيم أخرى، مثل العنف، الإرهاب، السيطرة، الخ.

رابعاً: التسلط عبارة عن أنظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة غير الشرعية في إدارة السلطة والسيطرة السياسية التامة والتي تتعارض مع الحرية والمشاركة السياسية.

خامساً: إن التسلط السياسي تتعددة أنواعها وأشكالها وأن اختلفت درجة التسلط نوعاً وشكلأً. إن مصطلحات التفرد والحكم المطلق والاستبداد والدكتاتورية والشمولية، والطغيان والتسلط ، جميعها مسميات قد استخدمت للإشارة إلى أنظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة في إدارة السلطة والسيطرة السياسية التامة بواسطة الفرد الحاكم أو الحاكم المنفرد بالسلطة.

References:

Dictionaries and encyclopedias

- .1Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Dar al-Maaref, Cairo, p. 2376.
- .2Gordon Marshall, Encyclopedia of Sociology, translated by: Ahmed Zayed, Muhammad Mohieddin, and others, The National Translation Project, Volume Two, 2000, p. 839.,
- .3D. Abdul Wahab Al-Kayyali and others, Political Encyclopedia - Part One, Third Edition, Beirut, Arab Foundation for Studies and Publishing, 1990.
- .4D. Musleh Al-Saleh Ahmed, Al-Comprehensive Dictionary of Social Sciences Terms, Dar Alam Al-Kutub for Printing, Publishing and Distribution, Saudi Arabia, 1999, p. 55.
- .5D. Wadha Zaitoun, Dictionary of Political Terms, Osama Publishing and Distribution House, Jordan, 2014, p. 209.
- .6Dr. Ahmed Mukhtar Omar, Dictionary of the Contemporary Arabic Language, Volume: First, Ola al-Kutub, publishing, distribution, printing, Cairo, 2008,
- .7Oxford English Dictionary
- .8Muhammad Al-Gohary, English-Arabic Dictionary of Social Science Terms, National Center for Translation, Cairo, 2010.

Third: Books

- .1Anthony Giddens, translated by: Dr. Fair Sayyagh, Science of Consensus, Arab Organization for Translation, 2005,
- .2Patrick H. O'Neill, Principles of Comparative Politics, Translated by: Basil Jebaili, Dar Al-Farqad, Syria, 2012
- .3Hannah Arendt, On Violence in Contemporary Western Thought, translated by: Ibrahim Al-Aris, Beirut, Dar Al-Saqi, 1st edition, 1992,
- .4Dr. Noman Ahmed Al-Khatib, The Mediator in Political Systems and Constitutional Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 7th edition, 2011,

- .5D. Ihsan Abdul Hadi Al-Naib, The Concept of Authority and Its Legitimacy: The Problem of Meaning and Connotation, Scientific Journal of Cihan University, Sulaymaniyah, May 2017,
- .6D. Adonis Al-Akra, Political Terrorism, 1st edition, Beirut, Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing, 1983.
- .7D. Ismail Abdel Fattah Abdel Kafi, The Easy Encyclopedia of Political Terms, published on the website: www. Kotobarabia.com. , p. 101
- .8D. The State of Khidr Khanafar, on tyranny, tyranny and dictatorship, a philosophical study on the issue of total authority, Dar Al-Muntakhab Al-Arabi for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1995,
- .9D. Rashid Amara Dr. Omid Rafiq Fattah, The Problem of Authority and Tyranny in the Iraqi Political System after 2003, Special Issue Proceedings of the Fourth Annual Conference of the School of Political Science - Chamchamal at Sulaymaniyah University, in cooperation with the Al-Nafar Organization for the Development of Democratic Culture, 2013.
- .10D. Sufyan Fouka, Political Despotism and Its Contemporary Forms: Research into the Causes of Sustainability in the Arab Region, Al-Mujaddid Center for Research and Studies, Turkey, 2021
- .11D. Saleh Jawad Al-Kadhim and Dr. Ali Ghaleb Al-Ani, Political Systems, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad, College of Law, 1990-1991
- .12D. Abdelali Abdelkader, Comparative Political Systems, Saida University - Dr. Moulay Al-Taher, Faculty of Law and Political Sciences, 2008.
- .13D. Ali Asaad Watfa, The Structure of Power and the Problem of Educational Authoritarianism in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 2005.
- .14D. Ali Laila, Intersections of Violence and Terrorism in the Age of Globalization, 1st edition, Cairo, Anglo-Egyptian Library, 2007,
- .15Dr. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology, University of Baghdad, Baghdad
- .16Rana Dhanab and Rafael Khaled, Manifestations of Authoritarianism in the Iraqi Family, a social field study in the city of Diwaniyah, Al-Qadisiyah University - College of Arts, 2017.
- .17Sanaa Al-Ghandouri, the concept of authority among the teacher and its relationship to psychological anxiety among the student, in the International Journal of Specialized Education, Volume: 3, Issue: 12, 2014, p. 200.
- .18Chaumelier-Jandreau and Courvoisie, Introduction to Political Sociology, translated by: Dr. Ismail Al-Ghazal, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Lebanon, 1st edition: 1988
- .19Sahib Al-Rubaie, The Power of Tyranny and the Oppressed Society, Pages for Studies and Publishing, Syria - Damascus, 2007
- .20Aziz Lazraq and Mohamed Al-Hilali, Violence, Morocco, Dartoubkal Publishing, 2009.
- .21Majid Al-Gharbawi, Challenges of Violence, Institute for Cultural Research and Development, Lebanon, 2009, p. 60.
- .22Maurice Duverger, Political Institutions and Constitutional Law, Major Political Systems, translated by: Dr. George Saad, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1992,

.23 Hamdad Majeed Ali, Terrorism, Sulaymaniyah, and the Ministry of Culture, General Directorate of Printing and Publishing, 2006,

Third: Periodicals

.1 Anas Abbas Ghazwan, Domestic violence against children and its repercussions on legitimacy, Journal of the University of Babylon, College of Human Sciences, Volume 23, Issue: 4, 2015,

.2D. Ihsan Abdul Hadi Al-Naib, The Concept of Authority and Its Legitimacy: The Problem of Meaning and Connotation, Scientific Journal of Cihan University, Sulaymaniyah, May, 2017.

.3D. Asaad Tarish Abdel Redha, Dictatorship Regimes: A Reading of Theoretical Contents, Tikrit Journal of Political Science, Volume 3, Issue: 6, June, 2016.

.4D. Imam Abdel Fattah Imam, The Tyrant, a philosophical study of images of political tyranny, The World of Knowledge, Kuwait, March 1994,

.5D. Khalwat Halima, Power and Violence, in Hiwar Cultural Magazine, Algeria, Volume: 3, Issue: 2, 9-15-2014,

.6Dr. Ali Watfa, Educational Terrorism, Al-Arabi Magazine, Kuwait, Issue: 460, 1997, p. 165.

.7Anti-Terrorism Law, No. 13, Iraqi Gazette, No. 4009, 11/9/2005

.8Qabi Adam, A Theoretical View on Political Violence in Algeria, in Al-Bahith Magazine, Algeria, Issue: 01, 2002,

.9Walid Salem Muhammad, The Individual System (Autocracy) A Theoretical Study of Absolute Authority, Research Journal of the College of Basic Education, University of Mosul, Volume: 11, Issue: 2, 2011, pp. 660-661.